

عادل مناع**

”الهجاء المريح“**

بموريس، وجعله يشنّ هجوماً لثيماً لا يحترم أبسط قواعد الاستقامة العلمية في مراجعة كتاب يعالج موضوعات بعضها ليست من اختصاصه، ولا يعرف عن مراجعها ومصادرها العربية شيئاً؟!

يقول موريس أنه أصيب بخيبة أمل لأن ”نكبة وبقاء“ كرر رواية الضحية الفلسطينية، ولم يعتمد الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية كمصدر رئيسي للبحث. بعبارة أخرى: جاء الكتاب على غير توقعات موريس الذي أراد قراءة كتاب مطبوع بالعبرية يمثل نسخة طبق الأصل عن كتبه وأبحاثه. لكن مثل هذه التوقعات تبدو صيانية، أو نرجسية، لا تتلاءم مع المتوقع من باحث وأستاذ جامعي من وزن بني موريس. فما هي الأسباب الحقيقية لخيبة الأمل والانزعاج الموتور؟

يبدو لي أن أنسنة النكبة الفلسطينية من خلال إسماع حكايات الباقين في حيفا والجليل هو أكثر ما أزعج موريس، كما أن هذا البحث كُتب ثم نُشر بالعبرية وقُدّم إلى قرّاء هذه اللغة

* مؤرخ فلسطيني يعمل أستاذاً للتاريخ في جامعات فلسطينية وإسرائيلية، منها جامعة بيرزيت، والجامعة العبرية.

** هذه المقالة ردّ على مراجعة بني موريس لكتاب عادل مناع: ”نكبة وبقاء: حكاية فلسطينيين ظلوا في حيفا والجليل، ١٩٤٨ - ١٩٥٦“.

مراجعة

بنّي موريس لكتّابي ”نكبة وبقاء: حكاية فلسطينيين ظلوا في حيفا والجليل، ١٩٤٨ - ١٩٥٦“، والتي نشرتها صحيفة ”هآرتس“ بالعبرية والإنجليزية في أواخر تموز/يوليو ٢٠١٧، هي من جنس ”الهجاء المريح“ لأنها من النوع الصريح غير المغلف بنزاهة كاذبة أو أسلوب برّاق مخادع. وقد قرأ موريس كتابي مؤخراً باللغة العبرية بعد أن صدر في أواخر أيار/مايو ٢٠١٧ عن معهد فان لير في القدس والكيبوتس الموحد، وكانت الطبعة العربية قد صدرت عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في كل من بيروت ورام الله قبل ذلك بعام ونيف.

جاءت مراجعة بني موريس على شكل هجوم شرس يحاول فيه تقويض كل ما هو جديد ومفيد في هذا البحث التاريخي المؤسس لقراءة جديدة لأحداث النكبة وآثارها في الفلسطينيين الباقين في حيفا والجليل. فالكتاب لم يحاول كتابة التاريخ العسكري لحرب ١٩٤٨ في فلسطين، ولا البحث في مسألة نشوء مشكلة اللاجئين، ولا التطرق إلى الحروب العربية - الإسرائيلية منذ النكبة، والتي تشكل مجالات تخصص موريس البحثية، وإنما يسلط الضوء على الفلسطينيين الذين نجوا من الاقتلاع والتهجير، وظلوا في شمال فلسطين، فصاروا رسمياً مواطنين في إسرائيل.

ما هو، إذاً، سر الانزعاج الشديد الذي ألمّ

من خلال دار نشر ومركز أبحاث معروفين ومرموقين في إسرائيل. قد تكون هذه لبنات مهمة في الإجابة السريعة والمختصرة عن هذا السؤال. أما الإجابة الكاملة والشاملة فترتبط بشخص كاتب المراجعة ومواقفه السياسية والأخلاقية من الفلسطينيين ونكبتهم منذ سنة ١٩٤٨ حتى يومنا هذا.

لنبدأ الإجابة الموسعة عن السؤال أعلاه بتعريف القراء إلى "مدرسة" بني موريس التاريخية وتأويلاتها لما جرى للفلسطينيين في سنة ١٩٤٨. لقد شارك بني موريس (مع إيلان بابيه وأفي شلايم وغيرهما) منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين في تأسيس ما صار يُعرف بمجموعة المؤرخين الإسرائيليين الجدد. واكتسبت هذه المجموعة من الباحثين شهرتها العالمية بسبب نقضها الرواية الصهيونية القديمة التي ادّعت أن إسرائيل ومنذ قيامها مدّت يدها إلى السلام، واضطرت إلى الدفاع عن نفسها بعد هجوم جيوش الدول العربية عليها في سنة ١٩٤٨. أما النكبة الفلسطينية، وخصوصاً نشوء مشكلة اللاجئين، فتعود أسبابها إلى القيادات العربية التي شجعت الفلسطينيين على اللجوء كي يتسنى لتلك الجيوش الزحف وسحق الكيان الصهيوني من دون التسبب بأي أذى للفلسطينيين. فاللاجئون الفلسطينيون - بحسب تلك الرواية الصهيونية - هجروا بيوتهم وهربوا منها من دون أن يكون لإسرائيل وجيشها دور أو ذنب فيما حدث لهم. وبالعكس بعض المروجين لتلك الرواية الكاذبة بقوله إن بعض القيادات الصهيونية حاول منع هجرة الفلسطينيين وتشردهم حين طلب منهم أن يبقوا، كما حدث في حيفا حين توجه رئيس بلديتها شبتاي ليفي بمثل ذلك الطلب إلى سكان المدينة العرب. وتدّعي تلك الرواية أن أهالي حيفا العرب قرروا اللجوء وترك بيوتهم ووطنهم على الرغم من مناشدة رئيس البلدية، وذلك على غرار أغلبية الفلسطينيين في المناطق التي احتلتها إسرائيل. اكتسب موريس شهرته الأساسية لأنه نقض

الرواية الصهيونية القديمة وقوّض أسسها باعتماده على الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية التي فتحت أبوابها ووثائقها أمام الباحثين بعد مرور أربعين عاماً على النكبة. وادعى موريس في كتابه عن نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في سنة ١٩٤٨ أن أسبابها تعود أساساً إلى ظروف الحرب وويلاتها، وليس إلى أوامر أو دعوات قيادات عربية إلى الهجرة واللجوء. بل كشف أن القوات الإسرائيلية أدت دوراً مهماً ومباشراً في اقتلاع الفلسطينيين من وطنهم وتهجيرهم، عبر اقتلاعها أكثر من عشرين مذبحاً، عدا مذبحه دير ياسين الشهيرة. كما أن تلك القوات نفذت عمليات طرد مباشرة للسكان في أكثر من مدينة وقرية فلسطينية. لكن موريس، وبعد أن وثّق لعشرات حالات المذابح وطرد السكان، ادعى في خلاصة كتابه أنه لم يكن هناك سياسة إسرائيلية عليا لطرد الفلسطينيين من وطنهم، واعتمد في استنتاجه على أنه لم يجد ما يدحض ذلك في أي وثيقة في المصادر التي عاينها، وفي مقدمها الأرشيفات العسكرية. وادعى موريس أيضاً أن نشوء مشكلة اللاجئين في سنة ١٩٤٨، هو بسبب الحرب، وجزءاً تصرفات فردية لقيادات عسكرية إسرائيلية ميدانية.

اكتسبت هذه المدرسة "الموريسية" الوسطية بعض الصداقة العلمية لأنها نقضت الرواية الإسرائيلية القديمة من دون أن تتبنّى الرواية العربية. لقد حمل موريس الطرف الإسرائيلي جزءاً من المسؤولية عمّا حل بالفلسطينيين من ويلات، لكن مقولته الرئيسية ظلت أن النكبة، وخصوصاً نشوء مشكلة اللاجئين، هي نتاج الحرب في سنة ١٩٤٨.

أقوال موريس بدت مقنعة لأن التطهير العرقي في فلسطين (كما في أماكن أخرى من العالم) كان ممكناً في سياق أحداث الحرب، ومن دونها كان من الصعب طرد الفلسطينيين من وطنهم. لكن الإشارة إلى السياق التاريخي، أو مسرح الأحداث الضروري، ظلت غير كافية

مع بدايات القرن الواحد والعشرين إلى حضن الرواية الصهيونية القديمة التي نقضها وابتعد عنها في التسعينيات. ولا يتسع المجال هنا لتحليل وتفسير موسع لهذا الارتداد "الموريسي" وانتقاله إلى المعسكر الصهيوني العنصري، ولذا، سنكتفي بالإشارة إلى سياق فشل مشروع أوصلو "لصنع السلام"، ونشوب الانتفاضة الفلسطينية الثانية (في أواخر سنة ٢٠٠٠)، ثم أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياتها العالمية والشرق الأوسطية. استناداً إلى تلك الأحداث، تبنت مورييس مواقف يمينية عنصرية من المسلمين عامة، والفلسطينيين خاصة، تركت أثرها المباشر على مواقفه السياسية، وأدت إلى تعديل رواياته التاريخية. وربما كان أصدق تعبير عن مواقف مورييس العنصرية هو ما قاله في مقابلة مع أري شبيط نشرتها صحيفة "هآرتس" في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بعنوان: "في انتظار البرابرة". ففي تلك المقابلة، اعترف مورييس بحدوث سياسة تطهير عرقي قادها بن - غوريون في سنة ١٩٤٨، لكنه ذهب إلى اتهام بن - غوريون بالتقصير في إنهاء تلك المهمة حين لم يطرد كثير من الفلسطينيين الذين صاروا مواطنين في إسرائيل. لقد أعلن مورييس في تلك المقابلة دعمه السياسي والأخلاقي لطرد الفلسطينيين في سنة ١٩٤٨، وذهب إلى القول إنه في ظروف حرب مستقبلية قد يكون ضرورياً حتى طرد المواطنين العرب من إسرائيل. هذا الاستطراد في تتبع مواقف بني مورييس كان ضرورياً قبل العودة إلى السؤال المطروح أعلاه عن أسباب هجومه الضاري على كتابي "نكبة وبقاء". قلنا أعلاه إن الكتاب أسمع صوت الضحية وأنسن حكاية النكبة من خلال مقابلات مع عشرات الباقيين الذين كانوا شهود عيان على أحداث الحرب في بلداتهم، وذكر تجربة معاناتهم في شمال فلسطين حتى سنة ١٩٥٦. وقد اعتمد البحث أيضاً مصادر عربية وعبرية مثل الصحافة واليوميات والتاريخ المحلي الشفوي

لتفسير دوافع الطرف المسؤول عن القيام بالمذابح وأعمال الطرد للتخلص من السكان الأصليين، فدفع التهمة عن القيادة الإسرائيلية، وإلقاؤها على عاتق بعض القيادات الميدانية العسكرية، كانا رواية هشة غير مقنعة، ولا سيما أن تلك القيادات لم تُحاسب على جرائم الحرب التي ارتكبتها خلال عام النكبة. فلو لم تكن أعمال التطهير العرقي مرغوب فيها من طرف القيادة الإسرائيلية لعاقبت المجرمين الذين نفذوا عمليات قتل وطرده للمدنيين العزل على مدى عام كامل.

في المقابل، فإن الرواية العربية التي نشرها باحثون مثل الأستاذ وليد الخالدي منذ أواخر الخمسينيات، أكدت أن طرد الفلسطينيين جاء نتيجة حتمية لسياسة إسرائيلية منهجية، وتطبيقاً للخطة "دالت" منذ آذار/مارس ١٩٤٨. وقد تبنت إيلان بابيه الرواية الفلسطينية التي بلورها الأستاذ الخالدي، وأثبتها من خلال الاعتماد على مصادر إسرائيلية في كتابه "التطهير العرقي في فلسطين". ونقطة ضعف هذه الرواية هي أنها تصور العرب عامة، والفلسطينيين خاصة (قادة وشعباً)، على أنهم ضحايا لا حول لهم ولا قوة. كما أن هذه الرواية لا تقدم أي تفسير أو تحليل لبقاء ١٠٠,٠٠٠ فلسطيني تقريباً في الجليل، على الرغم من وجود سياسة عليا إسرائيلية وخطة عينية للتطهير العرقي الشامل. ثم أين اختفى دور العرب كوكلاء فاعلين في تاريخهم، وخصوصاً في المأساة الفلسطينية في سنة ١٩٤٨ وما بعدها؟ هذه الرواية التي غيّبت أي دور تاريخي للضحية ساهمت في المحافظة على صدقية معينة للرواية الوسطية، وهكذا تربّع مورييس على "عرشه" مدة طويلة على الرغم (بل ربما بسبب) الهجوم عليه من المتشبهين بالرواية الصهيونية القديمة من جهة، والمؤيدين للرواية الفلسطينية من جهة أخرى. وبينما اقترب إيلان بابيه جداً من قبول الرواية التاريخية الفلسطينية، فإن مورييس ارتد

حدودها الموسعة وقبولها عضواً في منظمة الأمم المتحدة. أي أن تلك الحالات من قبول عودة بعض المهجرين، تلتقي مع حالات "عدم الطرد"، وتصبّ (على الرغم من شذوذها) في خدمة المشروع الصهيوني لكسب تحالفات دولية ومحلية مهمة للدولة اليهودية في سنة إقامتها.

شكلّ الجليل بسبب طبيعته الجغرافية وتركيبته الديموغرافية واحتلاله في مرحلة متأخرة من الحرب التوسعية الإسرائيلية، مختبراً مميزاً لحالات البقاء من خلال الصمود أمام سياسة الاقتلاع والتحايل عليها لإفشالها. فسكان قرى بأكملها في منطقة الشاغور وغيرها التفتوا على أوامر الطرد وعادوا إلى قراهم على الرغم من المذابح وصدور القرارات من ضباط الجيش بطردهم. كما أن المئات من اللاجئين في لبنان خاطروا بأنفسهم وعادوا إلى الجليل براً وبحراً في عام النكبة والأعوام التي تلتها، لأنه بقي لهم بيوت عامرة ليعودوا إليها. لقد وثّق كتاب "نكبة وبقاء" تلك التجارب الإنسانية معتمداً على مصادر مطبوعة ومخطوطة باللغتين العبرية والعربية، ثم أضاف إلى هذا النسيج خيوط حكايات عشرات الباقيين والعائدين، فزيّنه بحكايات إنسانية غابت عن الأبحاث التاريخية الإسرائيلية. وجعل الرواية الشفوية الفلسطينية مصدراً موثقاً به لتدوين أحداث النكبة والبقاء شكّل، كما يبدو، إزعاجاً لبني موريس الذي يعتبر وثائق أرشيفات الاحتلال صاحبة القول الفصل حتى فيما حدث لضحية الاستيطان الصهيوني الاستعماري. ويجدر بنا أن نذكّر القراء بأن كتاب "نكبة وبقاء" يخصص الفصلين الأول والثاني لتوثيق وتحليل حالات البقاء في الجليل في سنة ١٩٤٨. ويعرض الفصل الأول نتائج انتقال الطرف الصهيوني منذ بداية الربيع من حالة الركود والدفاع إلى الهجوم واقتلاع الفلسطينيين من مدنهم وقراهم. وفي شمال فلسطين كان الاختبار الأول لسياسة التطهير العرقي في مدينة طبرية وقرى ناحيتها (في أواسط نيسان/

والمكتوب، علاوة على قرارات محكمة العدل العليا الإسرائيلية التي شملت أحياناً شهادات الباقيين الملتزمين. وفضلاً عن المصادر والمراجع الجديدة، طرح البحث أسئلة عن ظروف وأسباب البقاء بدلاً من تكرار النقاش بشأن وجود أو عدم وجود سياسة إسرائيلية لطردهم الفلسطينيين في سنة ١٩٤٨.

لقد حاول مؤلف "نكبة وبقاء" معاينة وتفسير حالات "عدم الطرد" لجمع القرى الدرزية ومدينة الناصرة وقرى ناحيتها، وكذلك قرى الزعبية وبعض القرى البدوية. وساهم المنهج الجديد في البحث وترشيد اعتماد التاريخ الشفوي في كتابة رواية تاريخية للنكبة وتداعياتها من القاعدة إلى القمة بدلاً من اعتماد الأرشيفات البريطانية والإسرائيلية. ومكنت مصادر المعرفة الجديدة ومنهجيات البحث المتعددة من إسماع صوت الضحية، وهو ما أثار حفيظة موريس الذي "قدّس" وثائق الأرشيفات الإسرائيلية، واعتبرها المصدر الأساسي للحقائق.

وإذا كانت حالات "عدم الطرد" في الناصرة وبعض قرى الجليل هي الشواذ عن القاعدة بقرارات أو موافقة قيادات عليا، فإن حالات إقرار عودة بعض اللاجئين إلى حيفا والجليل هي الوجه الآخر لعملة البقاء نفسها.

يوثق البحث العديد من قرارات إعادة مهجرين إلى بيوتهم وأراضيهم في كل من حيفا وعيلبون وعيلوط وغيرها من قرى الجليل. وقد شكلت عودة عشرات الرفاق من "عصبة التحرر الوطني" من لبنان وغيره من المناطق إلى حيفا والجليل في سنة ١٩٤٨ نموذجاً واحداً للبقاء من خلال موافقة السلطات الإسرائيلية. أمّا النموذج الآخر فهو الموافقة على عودة المطران حكيم والمئات من أبناء طائفته في سنة ١٩٤٩. والقاسم المشترك لحالات العودة تلك هي أنها كانت تخدم هدفاً إسرائيلياً معيناً، أو أنها جاءت لتدرك ضغوط أطراف دولية تحتاج الدولة اليهودية إلى استمرار دعمها حتى مرحلة ترسيم

عملية "حيرام" لإتمام احتلال شمال فلسطين. فبينما كان العامل الرئيسي للبقاء في الجليل الأسفل هو الأوامر العليا بعدم الطرد، فإن البقاء خلال إتمام احتلال الجليل جاء على الرغم من العودة إلى سياسة التطهير العرقي، والتي تمثلت في عدد كبير من المذابح وعمليات طرد السكان من جانب الجيش الإسرائيلي.

ويعالج الفصل الثالث مواقف وأعمال رفاق "عصبة التحرر الوطني" في سنة النكبة، ويحمل قراءة جديدة لدور الشيوعيين في سنة ١٩٤٨. وجديد هذا الفصل هو تقديم رواية تاريخية غير معروفة للقراء، وخصوصاً العرب منهم، عن انقلاب موقف الشيوعيين من الصهيونية وإقامة الدولة اليهودية. فمن المعروف طبعاً أن الشيوعيين أدوا دوراً مهماً في البقاء بعد النكبة خلال فترة الحكم العسكري (١٩٤٨ - ١٩٦٦)، أما غير المعروف فهو دورهم في سنة ١٩٤٨ في تأييد قيام إسرائيل وتوسيع حدودها في الجليل، وهي مواقف ثمنها قادة الدولة اليهودية وجعلتهم يتكرمون على رفاق الحزب الشيوعي بحرية التنظيم والعمل السياسي.

يقدم الفصل الثالث توصيفاً لمحنة الشيوعيين العرب منذ انقلاب موقف الاتحاد السوفياتي بقيادة ستالين من الصهيونية ومشروعها لإقامة دولة لليهود في فلسطين. فقد تدرج تأييد موسكو من دعم قرار التقسيم إلى تقديم الدعم السياسي والعسكري الكامل لإسرائيل. على هذه الخلفية لم يبقَ للشيوعيين العرب في شمال فلسطين إلا أحد خيارين: إما السير على خطى موسكو ودعم إسرائيل، وإما التنكر لها والوقوف مع أبناء شعبهم في معارضة إنشاء الدولة اليهودية. وقد اختار عشرات الرفاق من "عصبة التحرر الوطني" في حيفا والجليل الانضمام إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي ودعم الدولة اليهودية سياسياً وأخلاقياً.

تتبع بقية فصول الكتاب الأربعة تجربة البقاء ما بعد النكبة حتى العدوان الثلاثي على

أبريل ١٩٤٨) تحت سمع البريطانيين وبصرهم، بل بالتعاون والتنسيق معهم. وتكررت التجربة في مدينة حيفا بعد ذلك بأسبوع، ثم يافا في أوائل الشهر التالي، إذ جرى اقتلاع الأغلبية العظمى من السكان العرب في كل من هاتين المدينتين، والتي قُدّرت بـ ٧٠,٠٠٠ نسمة.

على هذه الخلفية المأسوية لتدمير المدن الفلسطينية، والتي شملت احتلال مدينتي اللد والرملة والطرده شبه الكامل للسكان، برزت التجربة المختلفة لمدينة الناصرة. فليس مصادفة أن الفصل الأول من الكتاب يخصص مساحة واسعة لتفسير حيثيات وأسباب بقاء مدينة البشارة وسكانها، وكذلك الأغلبية الساحقة من قرى ناحيتها، بقرارات عليا إسرائيلية، بدءاً من بلدة شفا عمرو، وانتهاء باتفاقية خضوع وتسليم الناصرة، بعد ثلاثة أشهر من نكبة طبرية وقرى ناحيتها.

أدى بن - غوريون كرئيس حكومة ووزير دفاع، دوراً رئيسياً في بقاء الناصرة من خلال الأوامر المشددة التي أصدرها إلى قيادة منطقة الشمال بمنع الاعتداء على الأهالي والأماكن المسيحية المقدسة. ويبدو أن لتوقيت احتلال الجليل الأسفل (في أواسط تموز/يوليو ١٩٤٨)، وطبيعته الديموغرافية، دوراً في قرارات عدم طرد السكان من هذه المنطقة المخصصة للدولة العربية بحسب قرار التقسيم.

في تلك المرحلة من الحرب كانت هزيمة الجيوش العربية واضحة للعيان، كما أن سياسة التطهير العرقي، التي كان آخر وأبشع حلقاتها (قبيل سقوط الناصرة بأسبوع) في اللد والرملة وناحيتهما، كشفت معنى النكبة وأهوالها. هذه الحقائق بلورت وعياً جديداً لدى سكان الجليل بضرورة الاعتماد على الذات والتشبث بالأرض والوطن. لكن السياسة الإسرائيلية انقلبت بعد هدنة المئة يوم، حين أعلن بن - غوريون نية حكومته إتمام احتلال الجليل وضّمه خالياً من السكان العرب. هذا الانقلاب في سياسة بن - غوريون انعكس على تصرفات الجيش فيما سُمي

وصار التصويت أو الوعد بالتصويت لبعض الأحزاب الصهيونية "ورقة رابحة" للحصول على مكاسب شخصية أو جمعية تساعد الباقيين في صراعاتهم اليومية للبقاء والقيام من تحت الأنقاض. وبعض أقسام هذا الفصل يرصد التحولات في مواقف الحزب الشيوعي في المعارك الانتخابية الممتدة بين سنتي ١٩٤٩ و١٩٥٩. وتجدر الإشارة هنا إلى التحول الكبير في سنة ١٩٥٧، والذي قاد إلى رفض مشاركة الشيوعيين في احتفالات "عيد استقلال" إسرائيل العاشر، ثم الصدمات مع الشرطة في تظاهرات الأول من أيار/مايو ١٩٥٨ في الناصرة وأم الفحم وغيرها من البلدات العربية. أما خاتمة الكتاب فتقدم قراءة أولية لتداعيات صعود نجم عبد الناصر بعد العدوان الثلاثي على خطاب الباقيين في حيفا والجليل ومواقفهم السياسية حتى سنة ١٩٥٩. ففي تلك الأعوام شهدت مواقف الحزب الشيوعي الإسرائيلي تقلبات شديدة من الناصرية مصدرها الأساسي تقلبات الموقف السوفياتي من الزعيم المصري. فبعد اقتراب الخطاب الشيوعي من الخطاب الناصري، انقلب الموقف إلى تأييد زعيم العراق عبد الكريم قاسم في نزاعه مع عبد الناصر على زعامة المنطقة العربية. وبعد اقتراب موقت للشيوعيين من الناشطين القوميين، والذي تمثل في إقامة "الجبهة الشعبية" في الناصرة، انفرط هذا العقد بسرعة، الأمر الذي قاد إلى محاولة إقامة حركة الأرض في سنة ١٩٥٩ وما بعدها. فحكايات البقاء إذًا، لم تتوقف عند انتهاء حرب ١٩٤٨، وإنما استمرت عدة أعوام خلال الخمسينيات على الأقل.

فلماذا اختزل موريس موضوعات الكتاب وجعلها أساساً رواية فلسطينية مكررة في الجدل القديم بشأن وجود أو عدم وجود سياسة عليا إسرائيلية للتطهير العرقي في سنة ١٩٤٨؟ صحيح أن "نكبة وبقاء" يؤكد ما هو معروف في الأدبيات التاريخية من استمرار طرد الباقيين من وطنهم بعد النكبة، حتى سنة ١٩٥٦، لكن

مصر في سنة ١٩٥٦ ومذبحة كفر قاسم وتداعياتها على حياة الباقيين، فيعالج الفصل الرابع استمرار محنة الباقيين بعد صمت المدافع في سنة ١٩٤٩. وعلى الرغم من سعي إسرائيل للتخلص من بعض سكان الجليل العرب بحجة "تسللهم" إلى بيوتهم، فإن كثيرين ممن طُردوا أو اضطروا إلى اللجوء، عادوا من لبنان متحدّين خطر الموت على الحدود وطرق العودة. ويستمر الفصل الخامس في تقصي أحداث التغريبة الفلسطينية في الجليل وغيره من المناطق من خلال تسليط الضوء على حكايات ومصائر قرى وعائلات وأفراد. فحكايات أهالي قرى شعب وترشيحا وعيلبون وعيلوط وكفر قرع، هي نماذج أخرى للبقاء من خلال الصمود والتحدي والعودة. وبينما يستمر هذا الفصل في توثيق عمليات الاقتلاع ومنع العودة لمن أطلقت عليهم الدولة اليهودية صفة "الغائبين الحاضرين"، فإنه يروي أيضاً حكايات أفراد وجماعات عادوا إلى بيوتهم ووطنهم. وأغلبية تلك الحكايات هي من حيفا والجليل، وبعضها من منطقة وادي عارة مثل الجملة وغيرها من القرى الصغيرة التي سُميت "خربة". يعالج الفصلان السادس والسابع كيفية استغلال هامش الديمقراطية الضيق في إسرائيل لمصلحة بقاء الفلسطينيين في الوطن المغترب. فالمواطنة الرسمية للباقيين في الدولة اليهودية مكنتهم من التوجه إلى القضاء، ولا سيما محكمة العدل العليا، لمنع الطرد من البلد والحصول على بطاقات هوية ووقف مصادرة الأراضي أو العودة إلى القرى المهجرة. وسجل بعض الملتزمين نجاحات معينة شجعت غيرهم على عدم الاستسلام لقمع سلطات الحكم العسكري. الفصل السابع، وهو الأخير، خصص للعمل السياسي والمشاركة في الانتخابات البرلمانية. فالسلطات الإسرائيلية لم تسمح للباقيين بالحق في إقامة أحزاب عربية مستقلة، فكان عليهم الاختيار بين التصويت لحزب "مباي" الحاكم وقوائمهم العربية، أو الحزب الشيوعي الإسرائيلي.

وختاماً، يجدر التشديد مجدداً على أن أسنة النكبة الفلسطينية هو أكثر ما أثار حفيظة بني موريس الذي دأب، وخصوصاً منذ بداية القرن الواحد والعشرين، على شيطنة العرب والمسلمين في أبحاثه ومقابلاته الصحافية.

صحيح أنه استمر في توثيق بعض المجازر وعمليات طرد السكان العرب من فلسطين في سنة ١٩٤٨ وما بعدها، لكنه بات يكرر أن ذلك كان ضرورياً لبقاء الدولة اليهودية. كما أنه صار يُلقي بالمسؤولية عن حدوث النكبة على القيادات العربية التي بدأت الحرب بعدما رفضت قبول قرار التقسيم. غير أن الأهم هو أن حكايات الناس بأسمائهم، مع تفصيلات إنسانية حميمة، ربما تثير لدى بعض قراء العبرية في إسرائيل تعاطفاً مع الضحية الفلسطينية، ونقداً ذاتياً في معسكر الجلادين. مثل هذه النتيجة تخيف من يعملون منذ عقود (مثل بني موريس) على شيطنة الفلسطينيين ووصفهم بالبرابرة. فأنسنة الفلسطيني والتعاطف مع مأساته منذ النكبة حتى اليوم، تثقب سدود غسيل الدماغ الذي تتقنه مؤسسات الدعاية السياسية والأكاديمية في مجتمع الاستيطان الصهيوني الاستعماري. ■

حالات طرد آلاف الفلسطينيين من مجدل عسقلان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٠، وقرى كراد البقارة وكراد الغنامة في منطقة بحيرة الحولة في سنة ١٩٥٦، ليست سوى حالات كبرى من قرارات طرد خطط لها ونفذها قادة إسرائيل العسكريون والسياسيون. فالتخلص من الفلسطينيين بطردهم من بيوتهم وأراضيهم خدم المصلحة الصهيونية كحركة استيطان استعماري سعت لإحلال المستوطنين اليهود في فلسطين على أنقاض السكان الأصليين، ثم قامت الدولة اليهودية بعد سنة ١٩٤٨ بتطوير آليات وأدوات جديدة لنهب القسم الأعظم من أراضي الباقيين في الجليل وغيره من المناطق التي احتلتها إسرائيل.

إن تسليط الضوء على تجربة الفلسطينيين في البقاء يعيد تصويب حكاية الباقيين، ويكشف طبيعة الاستيطان الصهيوني، ويُخرجهم من الظل في الأدبيات التاريخية التي عالجت الصراع العربي - الإسرائيلي، الأمر الذي أفقد موريس شعوره بالتفوق لاعتماده الوثائق العسكرية الإسرائيلية في مقابل غياب الأرشيفات العربية المتاحة لمعاينة المؤرخين والباحثين.

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

بلادنا فلسطين (الجزء الثالث) الديار النابلسية (١)

مصطفى مراد الدباغ
تقديم: وليد الخالدي

٥١٣ صفحة ٢٥ دولاراً (تجليداً فنياً)